فكون الاسناد الى المبتدء خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثالين من قبيل المجاز العقلي
وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي المقابل الاصطلاحي والمفعول
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن
الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المصر وانما ذكر بناء على سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فمت ومثاله المطر بنيام صدره لقد لمتني يا ام غيلان في الترى والترى هو التبر في القيل وسعوا لك فانكم
قوله ويجوابه الى معناه الى آخره يرد عليه انه يستلزم ان يكون العام ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو اريد
بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل
عنه ان يقال المختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام
نهاري افطر فيها ري لم يكن حقيقة اسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد بقولنا الصوم من الله
حقيقة فهو داخل في تعريفها والا ضير وانما انهار لك صام فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للخالق في النهار
فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهار لك صائم امرات وكون الصوم المسند الى
النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقارح في المقصود قوله وسيجيء مجازا حكميا الى آخره انما تسميته مجازا حكميا وان كان
المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالكلام انما ظاهرا او مقدرا او لان الحاكم اثرف وانما تسميه مجازا في الاثبات
وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي انما يجعل
بمعنى الاثبات لان يكون مجازا على ما نقل عنه وانما تسميته اسنادا مجازيا فانما باعتبار الاعرف اولان الاسناد بمعنى
مطلق النسبة ثم ان المجاز حقق بذكر هذه الاسناد وان امكن انما لها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوايده قوله اي
غير الملابس الذي الى آخره تقييد بما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غيرما هو له وهو ما لا يصح
ملابسة هو له وانما لم يقل الملابس لان يكون له ايماء الى انه لابد في المجاز العقلي من تاعل او مفعول به اذ الاسناد
اليه تكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال الاسناد الى ملابس لا يكون له لان يفهم هذا المعنى قوله بناء على الاعم الى قيد
التاويل بمعنى من قيد غرضا هو له ازلا قائل فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور بالتزامية
مجهولة في التعاريف قوله يطلب ما يؤول اليه من الحقيقة اي الموضع الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاويل

المال

المال والمال الثاني صلة شيء بمعنى المفعول اي المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في
من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حالا اي يطلب الوضع كائنا من جهة العقل عقلا وان لم يكن له
تحقق في نفس الامر وحاصل الكلام انك يطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان منعت هنا
وكيف يتبقى ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما مر جوزه الشيخ وسياتي فان قلت اذا تقرر على
الشق الاول لم يتم انه يكون كل مجاز حقيقة في نفس الامر لان يطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها حال ارادة ان تطلب ولا
يظن بها لحاجة الى الشق الثاني قلت تم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المال قد يكون عقليا صاحبا لا تحقق له في
الخارج ولو اقتصر على الاول ربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة اشارة الى ان نصب القرينة ليس بمعنى
التاول لانه يطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكنه تطلبها بعد الاسناد الى ما لا يصح عنه ما هو له ليس
الا لنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع
حقيقة وان كان كاذبا واما ثانيا فلانه اذا احمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة
فايدة بعد بيانه فلا بد ان يجعل احمال التاول ملاحظا لا بسه ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبة اياه
كما يشعر به قوله فيما بعد بخلاف التاول الخ فالاولى كلها بالتاويل والتصدي الى انه اسناد الى السبب فان ظاهر
ان قوله والتصدي بيان للتاويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلا تنصب
القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصول الكلام وكونه
بناء على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة
دلالتها على المراد وهذا مستفاد في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول اذا كرر تطبيقا لتقسيم القرينة الى المنطقية وغيرها
وضم الثالث بان بعد ما اعترف بجريان وجود القرينة حتى من جهة المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالثالث
ان لا يكتفي بذلك في المجاز العقلي بل يجب ان يجعل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره وهذا يصح في من كون القرينة
فهم المخاطب قوله اي للفعل ان اراد ما لفعل عند الاصطلاحي ولم يلتزم به معنى الفعل ورد ان القيل بعيشة راضية واخواته
لا يناسبه وان اراد الاعم فبناء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل بمعنى التاول المصدري لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)